تمهيـــــــــد

انتهينا في الجزء الأول من استعراض جملة القواعد والأصول ، التي يمكن الانطلاق منها إلى بناء وصياغة نظرية إسلامية في السياسية والحكم ، وبناء هذه النظرية لابد أن يبدأ من الإمساك بالمفردات والمكونات الخاصة بالنظريات السياسية المعاصرة ، والمسيطرة على التجارب السائدة في جميع أنحاء العالم المنعوت بالمتقدم ، وبعد ذلك نستنبط من رصيدنا الإسلامي الزاخر ، ما يماثلها ويناظرها اصطلاحاً ووظيفةً ، وما يفوقها تنظيماً وترتيباً ، وما يتجاوزها تحضراً وتقدماً ، وما يعلوها كفاءةً وفاعليةً .

إننا لم نشأ ونحن بصدد صياغة هذا البناء الفكري المتكامل ، أن ندفع بأفكار نظرية مجردة ولكننا اجتهدنا من أجل إقامة أو إنشاء هيكل أو بناء من تلك الأفكار ، لكل فكرة موقعها الذي يعكس دورها الوظيفي في ذلك البناء ، ثم يبدو البناء في النهاية كلاً متكاملاً مشدوداً بعضه إلى بعض ، من خلال العلاقات الارتباطية بين أجزائه ومكوناته من الأفكار والمفاهيم .

من استعراض الأفكار والمفاهيم الإسلامية في إطار بناء نظرية سياسية ، ينقل تلك الأفكار من حيز التجريد إلى واقع الوظيفية التي تقرّب إلى الذهن فاعلية وكفاءة المفاهيم والأفكار الإسلامية ، عندما توضع موضع التطبيق ، وتثبت للجميع أنها قابلة للتفعيل في كل زمان ومكان .

نبدأ هذا البناء بمجموعة من القواعد والأسس النظرية ، نعرض فيها للطرح الإسلامي إزاء بعض الأفكار والنظريات التي انتشرت وسادت ، وتعامل معها البعض على أنها مفردات

أساسية في النظرية السياسية الغربية ، وتمثلت تلك المفردات في نظرية السيادة ، ونظرية الدولة ، ونظرية النظام السياسي .

ثم ننتقل إلى دراسة وتحليل أهداف الدولة في الإسلام ، ويلاحظ على أهداف الدولة في الإسلام ، أنها ذات خصوصية وتفرُّد ، وأكثر تطوراً وتميزاً .

بعد ذلك نعرّج على دراسة المنهاج الإسلامي [النظام السياسي في الإسلام] ، الذي يتولى مهمة تحقيق أهداف الدولة ، وللنظام السياسي في الإسلام خصائصه ومميزاته التي تدفع به إلى مقدمة النظم الأكثر تحضراً ورقياً في العالم .

أما القيم السياسية الإسلامية ، فلها حظ وافر داخل النظرية الإسلامية ، ومن هذه القيم ما جاء في ثنايا جزئيات داخل البناء النظري مثل الشورى التي جاءت في كنف النظام السياسي ، ومثل النصح والتوجيه التي جاءت في جزئية مستقلة ، ومنها ما انتظم في نسق مستقل مثل العدالة والمساواة والحرية .

وفي قمة النظرية السياسية الإسلامية ، تأتى مسئولية النصح والتوجيه ، التي تمارسها الأمة عبر وسائل وأدوات معينة للحاكم أو ولي الأمر ، وكل من يتولى المسئولية في الدولة الإسلامية ، وتأتى هذه القيمة كقيمة حضارية ، لم يتوصل الفكر البشري إلى صياغتها وتطبيقها ، إلاّ بعد مئات السنين من العناء والمشقة .

إن الأدوات والوسائل النظامية والتنظيمية التي احتوتها النظرية السياسية الإسلامية تحتاج دوماً إلى تطوير وتجديد بما يتواءم مع طبيعة المجتمعات الإسلامية وخصوصياتها التي قد تحمل بعض التمايز والتباين ، ولعله من الأهمية والضرورة بمكان للطرح الإسلامي في مجال

السياسة والحكم فكراً وحركةً أن تتم عملية التطوير والتجديد داخل المجتمعات الإسلامية .

ويأتي هذا الجزء في ستة فصول ، على النحو التالي :

الفصل الأول : الطرح الإسلامي تجاه بعض قضايا الفكر السياسي المعاصر .

الفصل الثاني : أهداف الدولة في الإسلام .

الفصل الرابع : المنهاج الإسلامي [النظام السياسي في الإسلام] .

الفصل الرابع : وسائل تحقيق أهداف الدولة في الإسلام

[نسق القيم السياسية الإسلامية] .

الفصل الخامس : مسئولية النصح والتوجيه للقائمين على المنهاج الإسلامي .

الفصل السادس : تطوير نماذج وأدوات الحركة .